

# أثر تخفيض العملة على أداء الاقتصاد العماني

\* د. سيف سعيد السويدي

## نبذة

ترك انهيار اتفاقية بريتون وودز العديد من الدول ضمن دائرة الدولار، حيث فضلت الإبقاء على سياسة الربط به. لقد كانت سلطنة عمان إحدى تلك الدول، حيث اتبعت سياسة ربط محكمة، وذلك حتى شهر يناير من عام ١٩٨٦، عندما أقدمت على تخفيض قيمة الريال العماني مقابل الدولار، الخطوة التي اعتبرت من قبل الكثيرين على أنها تمثل قناة لتصحيح الاختلالات في موازنة الحكومة والتأثير على التدفقات النقدية إلى الخارج. في محاولة للكشف عن قدرة التخفيض على تحقيق هذين الهدفين، وجدت الدراسة الحالية أن اتجاهات العديد من المؤشرات الاقتصادية العمانية خلال الفترة التي تلت التخفيض، لم تدل على أن التخفيض قد ترك أصداء إيجابية فعالة على الاقتصاد العماني، حيث إن الموازنة الحكومية ما زالت تعاني من العجز، والتدفقات النقدية إلى الخارج، ما زالت تتبع مسارا طالما سلكته قبل التخفيض.

## مقدمة

إذا ما واجه بلد ما اختلالات في ميزان مدفوعاته، فإنه يمكن أن يتبنى سياسات تصحيحية عديدة، يسعى من خلالها للتأثير على مسارات الإنفاق، والإنتاج، والطلب على الواردات، ومستوى الصادرات، وذلك من جملة متغيرات تؤثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية. فإذا ما واجه عجزا في هذا الميزان، يمكن أن تفرض قيود على الواردات، تحفز الصادرات عن طريق الدعم والإعفاء الضريبي، أو تفرض ضرائب على الواردات، أو تتبع سياسات يمكن أن تحفز

\* أستاذ في قسم الاقتصاد - جامعة قطر

تدفقات رؤوس الأموال إلى البلاد، إضافة إلى إمكانية استخدام سعر الصرف كأداة لتصحيح العجز.

في الخامس والعشرين من شهر يناير من عام ١٩٨٦، تبنت الحكومة العمانية سياسة جديدة تجاه العلاقة بين العملة المحلية والدولار، حيث تم تخفيض قيمة الريال مقابل الدولار بحوالي ١١,٣٪. لقد هدف التخفيض إلى تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات، وتوفير تمويل إضافي للموازنة الحكومية.

تسعى هذه الدراسة إلى الإفصاح عن أداء الاقتصاد العماني قبل وبعد التخفيض، مع التركيز على عدد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يفترض أن تتأثر به.

يقدم المبحث الأول مراجعة للأدبيات المتعلقة بالتخفيض، مع التركيز على الفروض التي سيكون اختبارها من مهام المبحث الثاني. ويأتي الجزء الأخير من الدراسة مشتملاً على تلخيص لها ويتضمن الخاتمة.

## المبحث الأول

### الإطار النظري للتخفيض

بالرغم من أن هذه البدائل يمكن أن تؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي للاقتصاد المحلي، إلا أنه شاع استخدام تخفيض قيمة العملة المحلية (Devaluation) كخيار لتصحيح الاختلالات التي تطرأ على ميزان المدفوعات. يجادل البعض أن سياسات مالية كالضرائب والإعانات والإعفاءات الجمركية تختلف عن التخفيض من منظور القطاعات التي تتأثر بها. من جانب، نجد أن التخفيض له سمة الشمولية، حيث يتأثر به كل من يتعامل بالعملة المحلية. بينما تكون السياسات المالية موجهة لقطاعات معينة، كالصادرات والواردات، دون التأثير المباشر على باقي القطاعات. كما أن الدراسات التي قام بها كوبر (Cooper, 1971)، وكذلك باقواي وديساي

(Bhagwati and Desai, 1970)، تفضل استخدام التخفيض على أساس أن السياسات المالية قليلاً ما تتسم بالكفاءة، وذلك لإمكانية التحايل عليها، أو لتفشي الفساد في الجهات المنفذة لها، إضافة إلى ارتفاع تكاليف تطبيقها بشكل فعال. كما يضيف ليكر (Laker, 1979) إن تجارب

العديد من الدول النامية، أظهرت تفضيلاً للتخفيض على استخدام السياسات المالية للتفاعل مع الاختلالات في ميزان المدفوعات.

يهدف مبدأ التخفيض إلى تحسين الوضع التنافسي للاقتصاد المحلي، وذلك من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية من منظور فئتين: المستوردين والمستهلكين المحليين، الذين يعتمدون على الواردات من الدول التي ارتفعت أسعار عملاتها من منظورهم. وكذلك المستوردين للسلع المنتجة في الاقتصاد المحلي، الذين ارتفعت القوة الشرائية لعملاتهم، مما يشجعهم على الإقبال على الصادرات المحلية.

أما مدى قدرة هذا الاقتصاد على تحسين ميزان المدفوعات بشكل عام، أو أحد مكوناته بشكل خاص، فإنه يعتمد على واقع وقدرات هذا الاقتصاد الإنتاجية، وطبيعة السلع المستوردة وأنماط الاستهلاك المحلية، والعملة أو العملات المستخدمة في تسعير الواردات والصادرات، وحجم الاقتصاد، إضافة إلى ما يتبع من سياسات مالية ونقدية رديفة للتخفيض.

يؤكد مدخل الامتصاص (Absorption Approach) على أنه إذا ما أردنا زيادة الصادرات من أجل تحسين ميزان المدفوعات لابد أن يتناقص الاستهلاك المحلي، وقد يشمل هذا التناقص أحد أو جميع مكونات الطلب الكلي. ويمكن أن تتفادى هذا التناقص أو جزءاً منه، إذا ما توفرت طاقات إنتاجية معطلة يمكن أن تضاف إلى الإنتاج من أجل التصدير. ومع هذا فإن إقبال المستهلكين في الدول الأخرى على الصادرات المحلية، يعتمد إلى حد كبير على مرونة طلبهم على هذه الصادرات، والتي يجب أن تتسم بالارتفاع. كما أن التناقص في الاستهلاك المحلي يتطلب مرونة سعرية مرتفعة للواردات المحلية من الدول الأخرى.

إن لحجم التوظيف للموارد الاقتصادية المحلية أهمية في ظل زيادة الطلب على الإنتاج المحلي. فإذا كانت جميع الطاقات الإنتاجية موظفة، فإن زيادة في الطلب على الإنتاج المحلي سوف تشكل ضغوطاً على مستوى الأسعار، الأمر الذي قد يحول دون التمتع بنتائج التخفيض. أي أن المرء يجب ألا يغفل عن أهمية ما يطرأ على القيمة الحقيقية لسعر صرف العملة المحلية بعد التخفيض. فحتى تتحقق إيجابيات التخفيض الذي طرأ على سعر الصرف الأسمي للعملة المحلية، فإنه يجب ألا تعمل تغيرات معاكسة في مستوى الأسعار المحلية على إبطال مفعوله. ويتطلب هذا ألا ترتفع مستويات التضخم المحلية بنسبة تساوي أو تزيد على نسبة التناقص الذي طرأ على قيمة العملة المحلية نظير التخفيض.

العديد من الدراسات التطبيقية وجدت أن للتخفيض عواقب على مستوى التضخم

المحلي . كوبر (Cooper, 1971) ، قام بقياس أثر التخفيض الذي قامت به دول نامية في الفترة ما بين ١٩٥٩ إلى ١٩٦٦ ، حيث وجد أنه طرأ ارتفاع في مستوى التضخم المحلي فيها . كما أن دونوفون (Donovan, 1981) وجد دلائل مماثلة بالرغم من الزيادة التي طرأت على حجم الصادرات في المدى الطويل . كما توصل إدواردز (Edwards 1987) لنتائج مماثلة .

بالرغم من هذا ، فإن الدراسة التي قام بها كانللي وتايلور (Cannolly and Taylor, 1976) ، والتي سعت لاختبار المدخل النقدي لميزان المدفوعات ، والذي يجادل أن التخفيض سوف يؤدي إلى تحسين في ميزان المدفوعات ، إذا لم يرافقه توسع في عرض النقود ، لم تجد شواهد تدل على وجود عواقب تضخمية نظير التخفيض . بل إنها تجادل على أن التضخم هو بالأحرى ما يؤدي إلى التخفيض (Connolly and Taylor. P. 858)

إضافة إلى واقع القدرات الإنتاجية المحلية ، فإن قدرة التخفيض على تحسين ميزان المدفوعات ، ستعتمد على أنماط الاستهلاك المحلية وعلاقتها بأسعار الواردات يقصد بهذا مدى اعتماد الاقتصاد المحلي على الواردات ، ومرونة طلبه عليها .

من منظور الاقتصاد الصغير الحجم ، أنه لا يبارس ضغوطا من شأنها أن تغير أسعار وارداته ، المقومة بالعملة الأجنبية . إلا أنه يستطيع أن يبارس ضغوطا على قيمتها بالعملة المحلية ، وذلك من خلال التخفيض . مع هذا ، فالتناقض المنشود في حجم الواردات ، يتطلب أن تكون المرونة السعرية للطلب عليها مرتفعة ، مما يدفع بالمستهلك لتقليل طلبه عليها نظير ارتفاع أسعارها المقومة بالعملة المحلية . أما إذا كانت هذه المرونة منخفضة ، فإن من عواقب التخفيض على الإنفاق المحلي ، ما يأتي على شكل ارتفاع في قيمة الإنفاق المحلي على الواردات . وإذا ما توازى هذا مع ثبات في الدخل ، فإنه سيطرأ تناقص في حجم الطلب على الإنتاج المحلي . وتؤكد الدراسة التي قام بها إدواردز (Edwards, 1987) على أهمية المرونة السعرية للواردات ، حيث وجد تحسنا في الحساب الجاري بعد مضي ثلاث سنوات بعد التخفيض . كما أن التحسن الذي لاحظته كل من باوقات وأنتوسوكا (Bhagwat and Onitsuka, 1974) على ميزان المدفوعات ، يؤكد على أهمية إعطاء الوقت الكافي لكي تظهر انعكاسات التخفيض على الاقتصاد المحلي . كما يعزز ماجي (Magee, 1973) من أهمية عامل الوقت بالنسبة للتخفيض .

إن النظرية الاقتصادية تؤكد على أهمية عامل الوقت في تحديد قيمة معامل المرونة . حيث إنه في الكثير من القطاعات ، يلتزم الأفراد بعقود تجارية مع جهات معينة ، إضافة إلى حاجة المستهلكين للوقت حتى يتسنى لهم البحث عن بدائل للسلع المستهلكة قبل التخفيض . كما أن

عامل الوقت يكتسب أهمية إضافية طبقاً لحجم الإنفاق على الواردات . فعندما تنخفض القوة الشرائية للعملة المحلية ، فإنه من الأهمية أن تنخفض مقابل عملات الشركاء التجاريين الذين يعتمد عليهم المستهلك المحلي إلى حد كبير للوفاء بمتطلباته .

إضافة إلى الرغبة في تصحيح الاختلالات التي تطرأ على الميزان التجاري من خلال جانب الواردات ، فإن العديد من الدراسات تؤكد على ضرورة أن تترافق التخفيض زيادة في الصادرات المحلية . بل إن كيمين (Kamin, 1988) ذهب إلى حد القول بأن هناك دلائل تشير إلى أن التحسن الذي طرأ على الموازين التجارية في مجموعة الدول التي شملتها دراسته ، كان مصدره الزيادة في الصادرات أكثر من التناقص في الواردات . في هذه الحالة تتجلى أهمية أكبر للمرونة السعرية للصادرات المحلية ، والتي يجب أن تكون عالية حتى تسهم في زيادة الصادرات المحلية نظير التخفيض .

مع هذا ، فإن قدرة التخفيض في تغيير الطلب على الصادرات المحلية ، لا يمكن أن تتجاهل العملة التي يتم بها بيع هذه الصادرات . فإذا كانت هذه الصادرات مقومة بالعملة المحلية ، فإنه في ظل توفر المرونة المناسبة ، فإنه سيطرأ تغير إيجابي على الميزان التجاري للاقتصاد المحلي . أما إذا كانت الصادرات مقومة بعملات أجنبية ، فإن التخفيض قد يفشل في إضفاء تناقص في قيمة الصادرات المحلية من منظور المستوردين في الدول الأخرى ، بالرغم من وجود فرصة لزيادة قيمة العائدات بالعملة المحلية من تلك الصادرات .

يجادل كينز وجونز (Caves and Jones, 1985) إنه بالرغم من قدرة التخفيض على تحفيز الصادرات ، إلا أنه يجب ألا نبالغ في التوقعات . يحق القول إن التخفيض يشجع الاستثمار (أخذاً في الاعتبار مرونة الطلب على الصادرات المحلية عند القيمة المناسبة) ، إلا أن مدى واقعية هذا الحافز عملياً ، سيعتمد على حجم التغير في أسعار الصادرات ، وعلى مدى التغير في تكاليف الإنتاج (سواء عناصر الإنتاج المحلية أو المستوردة كمدخلات في العملية الإنتاجية) ، إضافة إلى مرونة الواردات المحلية مقابل مرونة الطلب على الإنتاج المحلي البديل لهذه الواردات .

إضافة إلى تأثير أنماط الاستهلاك بالتخفيض ، فإن التناقص في قيمة العملة المحلية سوف ينتج عنه تناقص في القوة الشرائية لها ، مما يؤدي إلى تناقص في القيمة الحقيقية للأجور ، وذلك إذا ما ثبت مستوى الأجور الاسمي . من هذا المنظور ، يتطلب ألا يؤدي التخفيض إلى ارتفاع مماثل في المستوى الحقيقي للأجور ، وإلا أبطل أثر التخفيض على الوضع التنافسي للاقتصاد المحلي .

كوبر (Cooper, 1971) وجد إن الزيادة التي طرأت على مستوى الأسعار إثر التخفيض الذي اتبعه عدد من الدول النامية، لم يرافدها ارتفاع متساوٍ في مستويات الأجور الحقيقية. بل إن مونتيل وإدواردز (Montiel and Edwards, 1989) وجد أن القيمة الحقيقية للأجور قد تناقصت بشكل عام في معظم الدول التي شملتها دراستهما، الأمر الذي يؤكد على أن التخفيض قد استطاع أن يحسن الوضع التنافسي لتلك الدول.

أضف إلى ذلك، أن تحسن الوضع التنافسي يعتمد على التغير الذي قد يطرأ على مدخلات الإنتاج المستوردة نظير التخفيض.

في دراسة سعت للكشف عما إذا كانت للتخفيض عواقب انكماشية على الاقتصاد المحلي، جادلت كروجمن وتاييلور (Krugman and Taylor, 1987)، وكذلك مونتيل وليزاندا (Montiel and

Lizondo, 1989)، إن التخفيض يؤثر سلباً على الاستهلاك والإنتاج المحلي في ظل وجود مدخلات إنتاج مستوردة. كما أن الآثار لا تنحصر في سوق السلع وعناصر الإنتاج المستوردة فحسب، بل إن القطاعات الإنتاجية المحلية التي تعتمد على هذه المدخلات سوف تضطر لرفع أسعارها. وتعزز الشواهد التي قدمها إدواردز (Edwards, 1987) على أنه ينتج عن التخفيض تناقص في صافي الدخل المحلي والطلب على المنتجات المحلية.

إن الحديث هنا لا يقتصر على المواد الخام المستوردة، بل يشمل كذلك العمالة الوافدة. فإذا كانت هناك التزامات بعملات أجنبية كتحويلات نقدية للخارج، وحاول المعنون الاحتفاظ بمستوى هذا التدفق ثابتاً (على أقل تقدير)، فإن التخفيض سوف يؤدي إلى تناقص في الإنفاق المحلي، آخذاً في الاعتبار ثبات الدخل.

بناء عليه، فإن التحسن أو التغير في ميزان المدفوعات نظير التخفيض قد لا تنحصر قواه في الميزان التجاري، بل من الممكن أن يشكل الميزان الرأسمالي منبعاً آخر لتلك القوى. قد تأتي أهمية الميزان الرأسمالي انطلاقاً من الدلائل التي توصل إليها كل من إدواردز ومونتيل

(Edwards and Montiel, 1989) وكذلك كروجمن (Krugman, 1979)، والتي تؤكد على أنه في الدول التي شملتها دراستهم، وجد أنه طرأ تناقص في احتياطيات النقد الأجنبي قبل المضي في التخفيض، وتشاطر الدراسة التي قام بها مايلز (Miles, 1979) هاتين الدراستين استنباطاتها، حيث تعزز من أهمية التدفقات النقدية بالنسبة لانعكاسات تخفيض قيمة العملة المحلية على الاقتصاد الوطني. حيث وجدت أنه طرأ تحسن على ميزان المدفوعات، بالرغم من التراجع الذي

اتسم به الميزان التجاري بعد انصرام السنة الأولى وبعد الأخذ بالتخفيض أن يرفع السعر الحقيقي للفائدة المحلية، شريطة ألا يخلق التخفيض الأول شعور باحتمال اللجوء إليه في وقت قريب .

سالنت (Salant, 1976) وجد أن التخفيض يعود بشكل عام بفوائد على ميزان المدفوعات أكبر منها على الميزان التجاري، مما يؤكد على أهمية النظر إلى الحساب الرأسمالي . ويجادل أنه من شأن التخفيض زيادة التدفقات المالية إلى الاقتصاد المحلي، إضافة إلى تقليل حجم الأموال النازحة منه .

مما سبق يمكن أن نشق عددا من الفروض التي سيتم اختبارها في المبحث التالي لسلطنة عمان، وذلك بعد التخفيض الرسمي الذي طرأ على سعر صرف الريال العماني مقابل الدولار في شهر يناير من عام ١٩٨٦ .

## المبحث الثاني

### انعكاسات التخفيض على الاقتصاد العماني

في يناير ١٩٨٦، لجأت السلطات النقدية المختصة في سلطنة عمان إلى تخفيض العملة المحلية مقابل الدولار بما نسبته ٣, ١١٪، وذلك بعد علاقة ربط محكمة استمرت منذ انهيار اتفاقية بريتون وودز. بناء على هذا التخفيض، أصبح سعر صرف الدولار أمام الريال، حوالي ٤٥, ٠ ريال للدولار الواحد، وذلك بعد أن كان ٣٨, ٠ ريال للدولار الواحد قبل التخفيض .

عادة ما تلجأ الحكومات إلى التخفيض كوسيلة لتصحيح اختلالات في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تحسين أداء الاقتصاد المحلي . وفي هذا الجزء سوف نتناول اتجاهات عدد من المتغيرات الاقتصادية في عمان، في محاولة للكشف عن انعكاسات التخفيض عليها، وذلك على ضوء ما افترض نظرياً، ووجد تطبيقاً في المراجعة الواردة في المبحث الأول .

### ١ - مؤشرات الأداء الاقتصادي

كما هو الحال في باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يعتمد الاقتصاد العماني

اعتماداً واضحاً على النفط، حيث مثل إسهام القطاع النفطي ما نسبته ٤٠٪ و ٤٥٪ في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٩، على التوالي. كما أن هذه المساهمة تعكس الدور المباشر، الأمر الذي يقلل من مساهمة هذا القطاع. على سبيل المثال، وفرت العائدات النفطية ما نسبته ٨١٪ من موارد الموازنة الحكومية في عام ١٩٨٦، وحوالي ٨٢٪ في سنة ١٩٩١، الأمر الذي يعكس أهمية قطاع النفط بالنسبة للاقتصاد العماني.

في رده على دوافع تخفيض العملة العمانية في سنة ١٩٨٦، أكد مدير إدارة البحوث والإحصاء على أهمية الآتي:

أ- زيادة موارد الحكومة من المبيعات النفطية وذلك بعد تحويلها إلى ريبالات عمانية.

ب- تقليل الطلب على الاحتياطي من العملات الأجنبية، خاصة من قبل أولئك الذين يقومون بتحويل مبالغ من دخولهم إلى خارج السلطنة.

ج- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق تقليل الطلب على الواردات<sup>(١)</sup>.

لاشك أن كون النفط يباع بالدولار، قد انعكس إيجاباً على الإيرادات النفطية في بعض السنوات، وانعكس سلباً في سنوات أخرى، خاصة في الفترة الأخيرة، حيث جاء الانعكاس السلبي من ثلاثة مداخل. الأول: تناقص الطلب على النفط، ومن ثم المبيعات. الثاني: تناقص أسعار النفط. الثالث: تناقص القوة الشرائية للدولار مقابل عملات عدد من أهم الدول الصناعية. مع ثبوت باقي العوامل، يتوقع أن يؤدي تخفيض سعر صرف الريال مقابل الدولار، إلى زيادة الإيرادات النفطية عندما تقيم بالريال. وإذا ما ثبتت العوامل المؤثرة على سياسة الإنفاق الحكومي، كالأسعار، فإنه ستكون لدى الحكومة موارد إضافية يمكن أن توفر التمويل اللازم لإتمام عدد من المشروعات العامة، والبدء في تنفيذ عدد آخر.

كما أنه في بلد يعتمد على عمالة وافدة ويتسم بتدفق جزء من الدخل إلى الخارج، إن تخفيض العملة المحلية، يجعل حصيلة تحويل الدخل الحالي إلى دولارات أمراً أكثر كلفة، ومن ثم، ومع ثبوت الدخل، يقلل من حجم الطلب على الدولار، وهي عملة الاحتياطي الرئيسية في البنك المركزي العماني، حيث يدافع بها عن قيمة العملة المحلية.

إضافة إلى هذا، فإن تخفيض قيمة الريال العماني، إذا ما استطاع أن يخفض الواردات ويشجع الصادرات، ومن شأنه أن يحسن الميزان التجاري. وإذا لم ترافق هذا تدفقات نقدية إلى

(١) مقابلة مع: محمد كلمور. مدير إدارة البحوث والإحصاء (سابقاً). روي: البنك المركزي العماني فبراير ١٩٩٠.

الخارج، فإن كفة ميزان المدفوعات يمكن أن ترجح لصالح الاقتصاد العماني.

يوضح الجدولان (١) و(٢) اتجاهات العديد من المتغيرات الاقتصادية الهامة خلال الفترة التي سبقت والفترة التي تلت التخفيض. ومنهما يمكن أن نستشف الاتجاهات التالية:

### أولاً: أثر التخفيض على الصادرات

يعتبر التغير الإيجابي المحتمل في الصادرات، من أهم الفروض المتعلقة بانعكاسات التخفيض على الاقتصاد المحلي.

بيانات جدول (١) تبين أهمية القطاع النفطي بالنسبة لصادرات سلطنة عمان، حيث بلغت حصته نسبة لم تقل عن ٨٦٪ من إجمالي الصادرات. وبما أن النفط يباع بالدولار، فإنه لا توجد علاقة بين الصادرات النفطية وسعر صرف الريال العماني. لذا، فإنه لا يمكن القول إن للتخفيض الذي تعرض له الريال في عام ١٩٨٦، أثراً على حجم الصادرات النفطية. أما الصادرات غير النفطية، فإنها تتكون من قطاعين، حيث يمثل الأول قطاع إعادة التصدير، في حين أن قطاع الصادرات ذات المنشأ الوطني، يمثل الجانب الآخر. ولقد كان نصيب الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات، حوالي ٩٪ في المتوسط، مما يشكك في أهمية التخفيض بالنسبة للصادرات.

لقد ارتبطت نسبة التغير في الصادرات بما يحدث في القطاع النفطي. مع هذا، فإن التخفيض لم يوص بتغير واضح ومستقر الاتجاه في قطاع الصادرات غير النفطية. فبعد التناقص الذي طرأ عليه في سنة التخفيض، تحسن أداء هذا القطاع في العامين التاليين، إلا أنه تأرجح مرة أخرى في الفترة التالية. أما الصادرات ذات المنشأ الوطني، فإنها كذلك لم تظهر اتجاهها مستقراً، حيث نجدها قد وصلت أعلى معدل تزايد لها في عام ١٩٨٤، ثم تناقص معدل الزيادة فيها في سنة التخفيض، وعاود الارتفاع في السنتين التاليين، مع تأرجح في الفترة التالية. إلا أن نسبته من الصادرات غير النفطية أظهرت زيادة واضحة، الأمر الذي يمكن أن يفسر بالزيادة التي طرأت على قطاعي الزراعة وصيد الأسماك، وهما القطاعان اللذان يحظيان بدعم من الحكومة، سواء على مستوى الإنتاج أو التسويق محلياً وفي الخارج. أضف إلى هذا، الزيادة التي طرأت على قطاع إنتاج الملابس الجاهزة والمنتجات المعدنية (نحاس كاثودي)، حيث إن نسبة هذه المنتجات في الصادرات، قد تضاعفت مابين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١.

## جدول (١) مؤشرات اقتصادية ذات طبيعة خارجية\*

١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	
١١,٦-	٣٦,١٢	٢١,٠٩	١٢,١٧-	٣٢,٨٣	٤٢,٣٤	١٢,٤٢	٣,٨٦	٣,٨٠-	نسبة التغيرات في قيمة الصادرات
٨٦,٩٧	٩١,٦٧	٨٩,٠٣	٨٧,٩٤	٩١,٤٦	٨٩,٧٥	٩٣,٠١	٩١,٦٧	٩١,١٦	نسبة الصادرات النفطية إلى الإجمالي
١٣,٠٣	٨,٣١	١٠,٨٠	١٢,٠٦	٨,٤٧	١٠,٢٥	٦,٩٩	٨,٢٥	٨,٣٥	نسبة الصادرات غير النفطية إلى الإجمالي
٤,٢١	٠,٣٢	٤,٣٠	٤,٩٠	٢,٦٨	٢,٤٧	١,٣٤	١,١٢	٠,٧٢	نسبة الصادرات ذات المنشأ الوطني إلى إجمالي الصادرات
٣٢,٤	٣٩,٢٠	٣٩,٨٨	٤٠,٦٥	٣١,٤٥	٢٤,١٠	١٩,٠٨	١٣,٥٩	٨,٦٥	نسبة الصادرات ذات المنشأ الوطني إلى الصادرات غير النفطية
١٦,١٢	٢٩,٩٢	٢٢,٨٤	١٥,٦٠-	٣٥,٣٧	٢٨,٥٨	٤,٠٢	٤,٠١	٤,٧٠-	نسبة التغير في الصادرات النفطية
٣٨,٦٤	٤,٧٦	٨,٣٨	٢٥,٠٠	١٠,٧١	٦,٧-	٠,٥٢-	٣,٣٣	٤,٦٠	نسبة التغير في الصادرات غير النفطية
١٤,٥٠	٢,٩٨	٦,٣٥	٦١,١٥	٤٤,٤٥	١٧,٩٠	٣٣,١٤	٦٢,٢٧	٣٧,٦٧	نسبة التغيرات في الصادرات ذات المنشأ الوطني
١٨,٨٧	١٨,٢٥	٤,٧٨	١٤,٩٠	٢٤,٢٥-	١٩,٤٥-	١٢,٢٣	٨,٦٥	٨,٦٣	نسبة التغير في قيمة الواردات
-	-	٣٢,٧	٢٤,٤	٢٩,١	٤٠,٩	٣٧,٢	٣٧,٦	٣٨,٥	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي
-	٣٠١-	٣٠٤-	٣٢٣	١٥٨-	٦٥٠	٢,٦	٣٢٨-	٥٥٤-	التغير في الاحتياطيات باستثناء الذهب
-	٧١٥-	٦٦٩-	٦٤٥-	٥٩٥-	٧١١-	٨١٢-	٧٣٢-	٦٢١-	صافي تحويلات العمالة
-	٢٢٩٢	١٤٣٩	٨٤٧	١٥٥٥	٢٤٩	١٤٤٤	١٣٣٧	١٤٦٦	حساب الميزان التجاري
-	٩٩٥	٢٨٢	٢٩٥-	٧٠٢	٨٤٣-	٩٨,٨	٩٦,٣	٣٢٢,٥	ميزان الحساب الجاري
-	٤٣٨-	٩٧	٢٩٥	٩٥-	٧١١	٣٧٥	٦٦٠	٦٧٠	ميزان الحساب الرأسمالي
-	٥٥٧	٣٧٩	صفر	٦٠٧	١٣٢-	٤٧٤	٧٥٦	٩٩٢	وضع ميزان المدفوعات (الجاري والرأسمالي)
١٢٠,٦	١١٩,٧	١١٦,٩	١٢٢,٣	١١٧,٠	١٠٩,٣	٨٨,٣	٧٧,٦	٨٤,٣	مقياس سعر صرف الفعالي للريال العماني

المصادر: مؤشرات اقتصادية (1989 - 1979). أبوظبي: صندوق النقد العربي، العدد ٧، ديسمبر ١٩٩٠  
موازن المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية (1989 - 1979) أبوظبي: صندوق النقد العربي، العدد ٤،  
ديسمبر ١٩٩٠.

التقرير السنوي. روي: البنك المركزي العماني. أعداد مختلفة.

\* بملايين الدولارات أينما كان مناسباً.

- بعض الأرقام تقريبية.

## جدول (٢) مؤشرات اقتصادية ذات طبيعة محلية\*

١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	
-	٢٧,٦٨	٣٩,٠٦	٤٠,٣٢	٣٠,٩١	٣٨,٥	٣٣,٩	٣٠,٨	٢٩,٣	نسبة الاستهلاك الخاص لل الناتج المحلي الاجمالي
-	٣٨,١٤	٣٠,٢٠	٣٢,٢٧	٣٠,٤٣	٣٠,٥	٢٥,٩	٢٦,٥	٢٨,٤	نسبة الاستهلاك الحكومي لي الناتج المحلي الاجمالي
-	٥,٤٥	٤,٧٢	٥,٣٩	٥,٤٦	٨,٨	٧,٣	٨,٦	٧,٦	نسبة الاستثمار الخاص لل الناتج المحلي الاجمالي
-	٧,٦١	٩,٠٤	١٢,٠٧	١٣,٣١	٢٣,٣	٢٠,٣	٢١,٤	١٩,٣	نسبة الاستثمار الحكومي لل الناتج المحلي الاجمالي
-	٤٠,٩٨	٤٠,٦٧	٤٢,١٤	٤١,٠١	٥٠,٧٦	٥٦,٢٥	٥٨,٠٠	٥٧,٢٧	نسبة الواردات لل اجمالي الاستهلاك
٦٢٣-	٢٥-	٦٥١-	٧٩٨-	٣٢٨-	١٥٤٠-	٩٢٥-	١,٠٩٢	٦٧٢-	وضع الموازنة الحكومية
٣,٦٠	٢,٢٠	٠,٦٠	١,٥٣	٢,٦١	٧,١٥	٣,٧٦-	٨,٠٩-	١,٦-	معدل التضخم**
٤,٩	٥,٧	٦,٠	٥,٤	٥,٦	٦,٢	٧,٤	٥,٨	-	متوسط سعر الفائدة على الودائع بالعملة المحلية
٤,٨	٧,٥	٨,٣	٩,٤	٧,٨	٧,٨	٨,٥	٨,٩	-	متوسط سعر الفائدة على الودائع بالعملة الاجنبية
٢,٩٣	٦,٥٤	٠,٩٦-	٥,٣٩	١١,٤٩	١٥,٦٧	٠,١٠-	٣,٤-	٢,٤٠-	معدل التضخم المستورد***
									طبيعة السلع المستوردة
١٤,٠	١٦,٠	١٧,٢	١٧,٤	١٨,٩	١٤,٢	١١,٤	١٢,٧	١٢,٤	(أ) أغذية (%)
									أدوات مصنوعة
١٨,٧	١٨,٤	٢٠,٢	٢١,٦	١٨,١	١٩,٢	٢٢,١	٢٠,٧	١٩,٤	(ب) أدوات مصنوعة (%)
٤١,٩	٣٦,١	٣٦,١	٣٣,٥	٣٧,٣	٤١,٢	٤١,٨	٤١,٤	٤٦,٠	(ج) وسائل مواصلات (%)
-	-	١٠,٤	٠,٢٦-	٣,٣-	١٨,٩-	١٣,٤	١١,٢	٢,٨	نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي

\* بملايين الدولارات حيثما يكون مناسباً

\*\* للمواد الغذائية فقط

\*\*\* يتم احتسابه بناء على الاسلوب المستخدم في احصاءات البنك المركزي العاني، والذي يقوم على أساس عدد محدود من أهم الشركاء التجاريين الموردين لعمان، ومعدل التغير في أسعار صادراتهم.

يمكن القول إنه كان للتقلب في السوق النفطية أثره على قطاع الصادرات غير النفطية، وذلك من خلال تقلب رديف في الطلب على المنتجات المحلية وإعادة التصدير في الدول المجاورة، والتي تتعرض لنفس التقلبات. على سبيل المثال، تكون دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي أكبر الدول المستوردة من عمان، عرضة لنفس التقلبات التي يتعرض لها مستوى الدخل في السلطنة، وذلك نظير تقلبات يتعرض لها سوق النفط. مع هذا، فهناك مؤشرات تؤكد على زيادة صادرات عمان إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة التي تلت التخفيض، حيث نجد أنه خلال سنة التخفيض، تناقصت الصادرات العمانية إلى الإمارات بمعدل ٦٤, ٩٪. أما في السنوات التالية، فلقد أظهرت الصادرات منحنى مرتفعاً، حيث زادت بحوالي ٣٠٪ في سنة ١٩٨٨، وبحوالي ١٤٪ في السنة التالية<sup>(١)</sup>. وبما أن المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ذات المنشأ الوطني تمثل الجزء الأكبر من هذه الصادرات، فإنه نظراً لتعرض البلدين لصددمات كلية متماثلة، فإنه لا بد أن التخفيض قد عمل على تحفيز واردات الإمارات ذات الأسواق الأكثر تنافساً من السلطنة.

مع هذا، فإن مدى إسهام الصادرات في تحسين ميزان المدفوعات، مرتبط بها حدث خلال الفترة ذاتها في جانب الواردات العمانية.

### ثانياً: أثر التخفيض على الواردات

لقد اتفقت اتجاهات الواردات بعد التخفيض الفرضية المتعلقة بذلك والتي قدمت لها الأدبيات في المبحث السابق، حيث تناقصت خلال سنة التخفيض وفي السنة التالية له. فإذا كان التناقص الأول رديفاً للانخفاض الذي سجلته الصادرات النفطية، فإنه يمكن القول إن انخفاض الواردات في سنة ١٩٨٧ بنسبة تقرب من ٢٥٪، قد تأثر بانخفاض قيمة الريال العماني.

الجدول (٢) يعزز من أثر التخفيض على الواردات وعلى الاستهلاك المحلي، حيث طرأ تناقص على نسبة الواردات من إجمالي الاستهلاك. على سبيل المثال، كانت نسبة الواردات من إجمالي الاستهلاك حوالي ٥٦٪ في سنة ١٩٨٥، ثم انخفضت إلى ما يقارب ٤٠٪ في السنوات التي تلت التخفيض، وذلك بغض النظر عما حدث لحجم النشاط الاقتصادي في السلطنة. إلا أن هذه الشواهد لا تذهب دون تمحيص. فإذا ما نظرنا إلى طبيعة السلع المستوردة، نجد أنها سلع ليس لها قطاع إحلال محلي، مما جعل التناقص في حجم استيرادها متواضعا جداً. إضافة إلى هذا، يبين جدول (١) أن الواردات قد اتجهت إلى الزيادة خلال الفترة ذاتها التي تناقصت فيها

(١) التقرير السنوي - روى: البنك المركزي العماني (اعداد مختلفة). كذلك: النشرة الاقتصادية. الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية: العدد الخامس، ١٩٩٠، العدد السادس ١٩٩١.

نسبة الواردات الى اجمالي الاستهلاك . بناء عليه ، فإنه قد زاد الطلب في جزء الخدمات من جانب الاستهلاك ، والذي لا يتأثر بشكل مباشر بالتخفيض . على سبيل المثال ، ارتفع نصيب الخدمات من إجمالي النشاط الاقتصادي غير النفطي من ٧٢٪ في سنة ١٩٨٧ ، إلى أن وصل إلى حوالي ٧٨٪ في سنة ١٩٩٠<sup>(١)</sup>

أما مدى تأثير الوردات بمعدل الأسعار ، فإنه ينطوي على صعوبة في تحديده ، نظرا لغياب مؤشر متكامل عن المستوى القياسي للأسعار في السلطنة ، وذلك حتى وقت قريب . المعادلة التالية تقيس أثر التغير في الصادرات النفطية والتغير في معدل التضخم المستورد على الواردات العمالية .

$$d \text{ Imports} = a + B_1 d \text{ Oil Exports} + B_2 \text{ Imported Inflation} + e_t$$

حيث إن :

$d$  = التغير في العامل المعني .

$e_t$  = الخطأ العشوائي .

وجاءت النتيجة كالآتي (قيم ت بين الأقواس) :

$$d \text{ Imports} = 7.96 - 0.022 d \text{ Oil Exports} - 1.30 \text{ Imported Inflation}$$

(1.05) (-0.09)

(- 1.30)

$$R^2 = 0.27$$

$$Dw = 1.67$$

يتضح من النتائج أن الواردات لم ترتبط بالصادرات النفطية أو معدل التضخم المستورد من أهم الدول الصناعية المصدرة إلى السلطنة . كما يستمر الأداء المتواضع لهذه العوامل المستقلة حتى عندما أضيف إليها سعر الصرف الفعال للريال العماني (النتائج لم تدون هنا) .

كما أن المعادلة التالية تبين انخفاض مرونة الواردات في كل من الإيرادات النفطية ، ومستوى أسعار الواردات ، ومستوى سعر الصرف الفعال للريال العماني ، وذلك مع عدم بلوغ هذه النتائج المستوى المعنوي (قيم ت بين الأقواس) .

$$\log \text{ Imports} = 4.32 + 0.43 \log \text{ Oil Exports} + 0.008 \log \text{ Imported Inflation}$$

(1.88)

(1.16)

(0.005)

- 0.14 Log EER

$$R^2 = 0.31$$

(-0.13)

$$DW = 2.12$$

(١) التقرير السنوي . روي : البنك المركزي العماني (أعداد مختلفة) .

حيث إن :

EER = مستوى سعر الصرف الفعال للريال العماني أمام أهم الدول التي تستورد منها السلطنة  
(١٨ بلداً).

بالإضافة إلى هذه النتائج، فإن الواردات العمانية لم تظهر رد فعل لتغيرات منفردة في سعر  
الصرف الفعال للريال العماني (النتيجة لم تدون).

بناء على هذا، يمكن القول: بأن الواردات لم تتأثر بالتغيرات التي طرأت على قطاع  
الصادرات النفطية، وذلك كمصدر لتمويلها، كما أنها لم تتأثر بمستوى التضخم المستورد أو  
سعر الصرف الفعال للريال، وذلك كمعيار للتقلبات التي تعرضت لها قيمة الريال أمام عدد  
من العملات العالمية العامة.

### ثالثاً: أثر التخفيض على الاستثمار

إذا ما نظرنا إلى إمكانية تحفيز الاستثمار المحلي نظير تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل  
الدولار، نجد أن النتائج لم تكن مشجعة، حيث تراجعت كل من نسبة الاستثمار الخاص ونسبة  
الاستثمار الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي. وهذا يعني أن المستثمرين المحليين لم يقدموا على  
الاستثمار في قطاعات إنتاجية يمكنها أن توفر بدائل لنسبة من الواردات، أو أن توجه للسوق  
الخارجية.

تشير البيانات الصادرة في عام ١٩٩٠ عن البنك المركزي العماني إلى أن ما نسبته ٨٢٪ من  
استثمارات القطاع الخاص في قطاعات الانتاج السلعي، و ٥٥٪ من إجمالي استثماراته في  
قطاعات الانتاج السلعي و انتاج الخدمات، كانت ذات علاقة بالقطاع النفطي. كما أن  
استثمارات القطاع الخاص في قطاع الخدمات سجل زيادة بلغت ٧, ٢٨٪ في العام ذاته، مع  
اتجاه متزايد إلى قطاع الاسكان، والأمر الذي يؤكد على تضاؤل أهمية التخفيض في قيمة الريال  
العماني على مسارات الاستثمار<sup>(١)</sup>

قد نقول: هناك أسباب عدة لهذا الاتجاه، أهمها:

١ - الاعتماد التقليدي على الواردات من أسواق عدد من الدول النامية والتي لم تتسم سلعتها  
بالارتفاع في أثمانها، وهذا أمر يقلل من تحفيز الاستثمار والإنتاج المحلي.

(١) التقرير السنوي . روي : البنك المركزي العماني ، ١٩٩٠ ، ص ٢٨ .

٢- أخذنا في الاعتبار العامل الأول، أن السوق العماني يتسم بهيمنة القطاع العائلي عليه، وهذا قطاع لا يمكن أن يتجه للاستثمار في قطاعات إنتاجية يمكن أن يتعرض فيها للمنافسة، إلا في حالات ضيقة.

٣- توفر فرص أفضل لتحقيق أرباح سريعة في قطاع إنتاج الخدمات.

كما أنه يمكن اشتقاق نتائج مماثلة من استثمارات القطاع الخاص في قطاعات يمكن أن تعتبر من مكونات قطاع إحلال الواردات، وهي قطاع الزراعة، وصيد الأسماك، والصناعات التحويلية، حيث إنه في عام ١٩٨٥، كانت نسبة الاستثمارات فيها حوالي ١٩٪ من إجمالي استثمارات القطاع الخاص، في حين أنها لم تتعد ٢٠٪ بعد مرور ثلاثة سنوات على تخفيض سعر صرف الريال.

كما سبق، يمكن القول إن التخفيض لم يسهم في تشجيع الاستثمار في قطاعات الإنتاج السلعي، وفي قطاع إحلال الواردات في السلطنة.

#### رابعا: أثر التخفيض على مستوى الأسعار والأجور

نظراً لضيق القاعدة الإنتاجية المحلية للسلع، فإنه لم يطرأ تغير ملحوظ على حجم الطلب على الإنتاج المحلي، الأمر الذي يشكك في إمكانية أن يترك التخفيض أثراً مباشراً على المستوى المحلي للأسعار. أما التغير الذي طرأ على مستوى التضخم بالنسبة للسلع الغذائية، فإنه بالإضافة لكونه يشمل منتجات مستوردة قد ارتفعت أسعارها، فإنه لا شك يحتوي على ارتفاع في أسعار المنتجات الزراعية المحلية، والتي تدخل فيها مواد مستوردة. كما أن المزارعين المحليين يتعرضون كذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، والتي يمثلون جزءاً من جانب المستهلكين لها، وهذا ما أسهم في مواكبة مستوى أسعار المنتجات الزراعية محلياً، لمعدل التضخم المستورد، وذلك من أجل الحفاظ على القيمة الحقيقية لمبيعاتهم.

بالرغم من النقص الذي يشوب المقياس المتوفر لمستوى الأسعار المحلية خلال فترة الدراسة، فإن تحليل العلاقة بينه وبين معدل التضخم المستورد يؤكد على تأثير الأول بالأخير، وهذا ما توضحه المعادلة التالية (قيم ت بين الأقواس).

$$\text{Home Inflation} = 1.63 + 0.56 \text{ Imported Inflation}$$

$$(- 1.30) (3.36)$$

$$R^2 = 0.68$$

$$Dw = 1.72$$

لذا، فإن النتائج تظهر أن معدل التضخم المستورد قد ساهم في الحيلولة دون تأثر مستوى الأسعار المحلية تأثراً إيجابياً وملحوظاً بالتخفيض الذي تعرض له الريال العماني .

أما بالنسبة لمستويات الأجور الشهرية، فإن متوسط أجور العمالة الوافدة العاملة في القطاع الخاص لم يطرأ عليه تغيير يذكر، حيث سجل قيمة بلغت ١٠١ ريال في سنة ١٩٨٦، وذلك بزيادة بلغت ٢٪ عن عام ١٩٨٥<sup>(١)</sup>. كما أنه في عام ١٩٨٨ بلغ هذا المتوسط ١٠٣ ريالاً<sup>(٢)</sup>

إذا ما أخذ معدل التضخم المستورد ومعدل التغير في أسعار المواد الغذائية، نجد أن الأجور الحقيقية للعمالة الوافدة قد تناقصت بشكل عام بعد التخفيض، وهو أمر يمكن أن يفسر بمرونة العرض العالية لهذه العمالة. كما أن جزءاً كبيراً من هذه العمالة قليلاً ما ينظر إلى الأسعار المحلية في عمان، مقارنة بما يطرأ من تغير على مستوى الأجور والأسعار في الدول التي قدموا منها، حيث إن نسبة مرتفعة من دخولها تنفق في تلك الدول .

من جانب آخر، لربما حدث تغير في أجور ورواتب العمالة المواطنة والوافدة في القطاع الحكومي حيث كان يعمل حوالي ٦٧ ألف عامل في سنة ١٩٨٦، إلا أنه لم تتح لهذه الدراسة بيانات في هذا الصدد.

#### خامساً: أثر التخفيض على ميزان المدفوعات

يمثل التغير الإيجابي المرتقب في ميزان المدفوعات نظير تخفيض العملة المحلية أحد أهم دوافع التخفيض. فإذا ما استطاع التخفيض أن يحسن أي مكون من مكونات ميزان المدفوعات بحيث يحقق الهدف منه، فإن الاقتصاد المعني يكون قد تبني خياراً صحيحاً، شريطة ألا تبطل تغيرات معاكسة أثر هذا التحسن .

جدول (١) يبين مسار ميزان المدفوعات ومكوناته الرئيسية خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٠ .

إن حساب الميزان التجاري يخضع للأوضاع في السوق النفطية، حيث يمثل النفط العمود الفقري لجانب الصادرات فيه . فبالرغم من تردي هذا الحساب في سنة التخفيض، وكما عرضت له الأدبيات، إلا أن التحسن الذي طرأ عليه في الفترة التالية للتخفيض، كان قصيراً، حيث

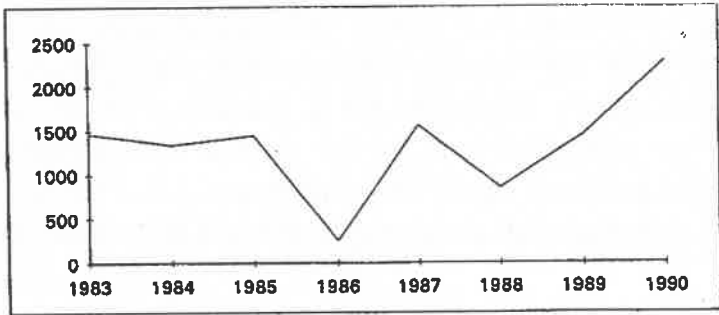
(١) التقرير السنوي . روي : البنك المركزي العماني ، ١٩٨٦ ، ص ١٨ .

(٢) التقرير السنوي . روي : البنك المركزي العماني ، ١٩٨٨ ، ص ٢٥ .

ساء موقفه في سنة ١٩٨٨ . وإذا ما حاولنا تحري الأسباب، نجد أهمية الدور الذي تلعبه الصادرات النفطية، وغياب أثر التخفيض عليه نظراً لاستخدام الدولار كعملة التسعير.

أما في الجانب الآخر من الميزان التجاري، فإن الواردات لم تظهر اتجاهها مستقراً، حيث تناقصت في السنة التي تلت التخفيض أكثر منه في سنة ١٩٨٦، الأمر الذي قد يفسر بعدم توقع المستوردين للتخفيض، وارتباطاتهم بعقود استيراد استمر مفعولها خلال سنة ١٩٨٦ . كما أن عدم زيادة الواردات في سنة ١٩٨٧، بالرغم من زيادة كبيرة في الإيرادات النفطية، إضافة إلى زيادة في المخزون من السلع المستوردة خلال السنة السابقة للتخفيض والتي لم يتم تسويقها، نظراً للتناقص الذي طرأ على الاستهلاك، حيث انخفض بحوالي ١١٪ خلال سنة ١٩٨٦ وسنة ١٩٨٧، حيث اتسمت هاتان الفترتان بارتفاع في مستوى التضخم المحلي وفي مستوى التضخم المستورد، قد يعزز من الجدل أعلاه .

الشكل (١) يوضح اتجاهات الميزان التجاري، حيث يتضح أثر الصادرات النفطية في سنة ١٩٨٦، بالرغم من تناقص الواردات .



شكل (١)

اتجاهات الميزان التجاري العماني (مليون دولار)

أما بالنسبة للحساب الجاري، فلقد تأثر بحجم تدفق الأرصدة إلى الخارج، حيث احتفظت تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج بأهميتها . على سبيل المثال، كان صافي تحويلات العمالة إلى الخارج في سنة ١٩٨٥ حوالي ٨١٢ مليون دولار، ثم انخفضت إلى ٧١١ مليون دولار في سنة ١٩٨٦ . مع هذا، لا يمكن أن نجزم بأن مصدر هذا التناقص كان تخفيض قيمة الريال العماني مقابل الدولار، وذلك لأن عدد العمالة الوافدة في السلطنة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ قد تناقص

بحوالي ٩٪. كما أن تناقص مماثلاً طرأ ما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧، حيث تناقص عدد العمالة الوافدة بحوالي ٣٠ ألف عامل، مما يفسر إلى حد كبير التناقص في تحويلات العمالة<sup>(١)</sup>

بناء على ذلك، فإن الشواهد لا تدل على أن التخفيض قد نجح في التقليل من صافي تحويلات العمالة إلى الخارج، ونجح من ثم في تقليل الطلب على احتياطي العملات الأجنبية، حيث إن العمالة قد تكون فضلت التقليل من الإنفاق على المعيشة في السلطنة، عوضاً عن تقليل حجم تحويلاتها إلى الخارج.

من جانب آخر، لم يظهر مؤشر واضح على تدهور الحساب الرأسمالي إلا في سنة ١٩٨٥، حيث انخفض إلى حوالي النصف. أما في سنة التخفيض، فلقد تحسن الحساب الرأسمالي وحقق فائضاً قدره ٧١١ مليون دولار. يعزى هذا إلى زيادة في مديونية الحكومة من الخارج، حيث سجل صافي الاقتراض مبلغاً قدره ٤٧٥ مليون دولار. كما أن الاستثمار في القطاع النفطي قد حقق زيادة، مما أسهم في تحسن الحساب الرأسمالي.

لكن هل يمكن القول إن التحسن الذي طرأ على الحساب الرأسمالي في سنة ١٩٨٦ قد تأثر بالتخفيض؟ لكي تتسم الإجابة بالإيجاب، فإن الأمر يتطلب إما زيادة في الاستثمار في قطاعات تتأثر بالتخفيض، أي القطاعات التي تسعر بالعملة المحلية في حالة الصادرات أو زيادة مثيلة في قطاع إحلال الواردات، أو زيادة في التدفقات النقدية من الخارج من أجل تحقيق عوائد مصرفية. لكن، وكما رأينا في أجزاء سابقة، إن الجزء الأكبر من الصادرات تتمثل في القطاع النفطي، وهو قطاع لا تتأثر الأسعار فيه بما يطرأ على العملة المحلية. كما أن طبيعة السلع المستوردة، لم تترك مجالاً لزيادة ذات تأثير في قطاع إحلال الواردات. هذا في سوق السلع. أما في جانب القطاع المالي، فإن متوسط سعر الفائدة على العملة المحلية، كان في جميع السنوات، باستثناء سنة ١٩٩٠، أقل من نظرائه على العملات الأجنبية، مما يشكك في إمكانية تحفيز التدفقات النقدية من أجل تحقيق عوائد على شكل فوائد في القطاع المصرفي العماني وبالعملة المحلية.

لقد جاء ميزان المدفوعات (الحساب الجاري والحساب الرأسمالي) في سنة التخفيض ليظهر عجزاً قدره ٦٥٠ مليون دولار، الأمر الذي تطلب تناقص في احتياطيات الحكومة، والقطاع المصرفي الخاص، والبنك المركزي العماني، حيث تناقصت بحوالي ٦٥٠ مليون دولار. كما تشير البيانات في الجدول (٣) إلى تناقص معدلات نمو احتياطيات العملات الأجنبية بدءاً من عام ١٩٨١، حيث سجلت تغيراً بلغ ٦، ٢ مليون في عام ١٩٨٥.

كما يلاحظ فقدان البنك المركزي العماني لحوالي ٣٠٠ مليون دولار من عملات أجنبية في سنة ١٩٨٦، حيث انخفضت أصوله المودعة في خارج البلاد بحوالي ٢١٠ مليون دولار، والتي

(١) التقرير السنوي - روي : البنك المركزي العماني ، ١٩٨٨

تشمل جزءاً من ودائع الحكومة فيها. أما في عام ١٩٨٨، فإن التناقص في موجودات البنك المركزي من العملات الأجنبية في خارج البلاد، جاء لتوفير تمويل للحكومة من قبل البنك المركزي، حيث زادت مديونية الحكومة له بحوالي ٢٦٦ مليون دولار<sup>(١)</sup>.

بناءً عليه، فإن التخفيض استطاع أن يرفع من قيمة الموجودات من العملات الأجنبية بالعملة المحلية، وهذا له أهميته في تمويل عمليات الإنفاق المحلي، شريطة أن تبقى الأسعار ثابتة. ولكنه اتضح من جزء سابق، أن معدلات التضخم في سنة التخفيض، قد ارتفعت. فإذا ما نظرنا إلى أن معدل التضخم المحلي والمدون في جدول (٢)، يمثل مقياساً مقبولاً، فإن الأسعار تكون قد ارتفعت بحوالي ٨٪. في حين إذا أخذ متوسط معدل التضخم المحلي ومعدل التضخم المستورد كذريعة توفر مقياساً للتضخم، فإن مستوى الأسعار المحلية يكون قد سجل معدلاً بلغ ١١,٧٪، وهذا يربط على معدل التخفيض الذي طرأ على قيمة الريال العماني مقابل الدولار (٣١,١١٪)، مما يشكك في احتمال جني ثمار التخفيض خلال السنة ذاتها.

### جدول (٣)

#### التغيرات في احتياطات العملات الأجنبية

(ملايين الدولارات)\*

الإجمالي	البنوك التجارية	القطاع الحكومي	البنك المركزي	
١,٢٥٩-	١٢٥-	٨٥٣-	٢٨١-	١٩٨١
٧٠٠-	٦٠-	٤٤٧-	١٩٥-	١٩٨٢
٥٥٤-	٢٤٢-	٢٠٥-	١٠٧-	١٩٨٣
٣٢٨-	٧٥-	٦٥-	١٨٧-	١٩٨٤
٢,٦	١٩٠	٩٦-	٩١-	١٩٨٥
٦٥٠	١٤٥	٢٠٤	٣٠٠	١٩٨٦
١٥٨-	٦٢-	١٠٥	٢٠٢-	١٩٨٧
٣٢٣	٧٣-	١٧٤	٢٢٢	١٩٨٨
٣٠٤-	٦٤-	٥٣	٢٩٣-	١٩٨٩
٣٠١-	٤٢-	٨١	٣٤١-	١٩٩٠

المصدر: التقرير السنوي. روي: البنك المركزي العماني (أعداد مختلفة)

\* بعض الأعداد تقريبية

الأرقام الموجبة تعني فقدان الاحتياطات، في حين أن الأرقام السالبة تعني زيادة فيها وذلك لأنها تمثل زيادة في التزامات الآخرين للجهات المحلية في عمان.

(٨) التقرير السنوي. روي: البنك المركزي العماني، ١٩٨٦، ١٩٨٨

إجمالاً، لا نستطيع الجزم بأن التغيرات التي طرأت على ميزان المدفوعات، كان مصدرها التخفيض، حيث إنه لم تطرأ تغيرات ذات شأن ومساندة في صافي تحويلات العمالة، ولا في الواردات، (باستثناء سنتي ١٩٨٦ و١٩٨٧)، ولا في الاستثمارات المحلية، بل إن العامل الحاسم كان القطاع النفطي، وهذا قطاع لا ترتبط مبيعاته بالعملة المحلية.

### سادساً: أثر التخفيض على الموازنة الحكومية

تأتي إمكانية استفادة الموازنة الحكومية من التخفيض، كأحد أهم المبررات التي استعرضت للقيام بتلك الخطوة. جدول (٢) يشمل بيانات حول وضع الموازنة الحكومية.

يتضح أن الموازنة كانت تعاني من عجز على طول الفترة التي شملتها الدراسة، حيث بلغ العجز أعلى قيمة له في سنة التخفيض، حيث سجلت الإيرادات النفطية انخفاضاً بلغ حوالي ٤٣٪. كما تفصح الصادرات النفطية عن وضع الموازنة النفطية انخفاضاً بلغ حوالي ٤٣٪. كما تفصح الصادرات النفطية عن وضع الموازنة الحكومية بشكل جلي في سنة ١٩٨٧. حيث بلغ العجز ٣٢٨ مليون دولار، وذلك نظراً لزيادة الصادرات النفطية، وارتفاع عوائدها بحوالي ٣٣٪. أضف إلى هذا، أن الإنفاق الحكومي قد تناقص على كافة مستوياته. كما ساء وضع الموازنة في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ مقارنة به في سنة ١٩٨٧.

لاشك أنه بإمكان تخفيض العملة المحلية مقابل عملة من العملات التي تحصل بها الحكومة جزءاً من مواردها، أن يزيد من القيمة النقدية لهذه الموارد عند تقييمها بالعملة المحلية. هذا الوضع ينطبق على الإيرادات النفطية بالنسبة لسلطنة عمان. إلا أن مدى الاستفادة من التغير في الإيرادات النفطية، يعتمد على التغيرات التي تطرأ على مستوى الأسعار المحلية وأسعار الواردات نظير تبني سياسة التخفيض، كما أنه يعتمد كذلك على أوجه الانفاق. على سبيل المثال، الزيادة في هذه الإيرادات، سوف توفر موارد إضافية للموازنة الحكومية في باب الرواتب والأجور، شريطة ألا يطرأ ارتفاع في مستوى هذه الأجور.

لم تتح لهذه الدراسة بيانات في هذا الصدد، مما يحول دون الإفصاح عن انعكاسات التخفيض على الرواتب والأجور، ومن ثم عن حجم الموارد الإضافية التي وفرها التخفيض. إذا ما ارتفع متوسط الأجور بمعدل يساوي معدل تخفيض قيمة الريال، فإنه لم تتوفر موارد إضافية في باب الرواتب والأجور.

أما انعكاسات التخفيض على التوفير في أوجه الإنفاق المحلية الأخرى، جارية كانت أم رأسمالية، فإنها تعتمد على التغير في مستوى الأسعار المحلية، حيث إنه لم تتوفر بيانات شاملة في هذا الصدد حتى عام ١٩٨٩، كما أنها تعتمد إلى حد كبير على أسعار الواردات، حيث إن جزءاً كبيراً مما يوفر في السوق المحلية، سواء على شكل سلع أو خدمات، يرتبط بأسعار الواردات. على سبيل المثال، حوالي ٤٠٪ من الإنفاق على الموازنة في السلطنة، كان من نصيب الدفاع والأمن. فإذا كان جزء منه قد وجه إلى التسليح، وهو ما يدفع له بعملة أو بعملات غير العملة المحلية، فإن التخفيض لم يكن له أثر إيجابي على ذلك.

بالرغم من احتمالات أن يكون التخفيض قد ترك بعض الإيجابيات على موارد الموازنة الحكومية، فإنه لم يستطع أن يدفع الحكومة تجاه سد العجز في موازنتها على طول الفترة التي خضعت للدراسة. كما أن التخفيض لم يحل دون لجوء السلطنة إلى السحب من احتياطياتها الرسمية، والاستمرار في الاقتراض لتمويل العجز في الموازنات.

#### الخاتمة :

يعتبر تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل عملة (أو أكثر) أجنبية، أحد الخيارات التي تلجأ إليها الحكومات لتصحيح وضعها الاقتصادي مع العالم الخارجي، حيث ينبع الطلب على العملات إما بهدف إتمام المعاملات التجارية، أو الاستثمار على كافة أشكاله. هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي سعت لوضع الفروض النظرية موضع الاختبار، وذلك بغية تقديم توصيات بشأن ما إذا كان باستطاعة التخفيضات التي اتبعتها حكومات عدة، أن تحسن من أداء اقتصادياتها. وتتمثل أهم هذه الفروض في :

أ- مدى قدرة التخفيض على تنشيط قطاع إحلال الواردات، ومن ثم تقليل الطلب على السلع المستوردة في وقت ترتفع فيه أسعار الواردات بالعملة المحلية.

ب- مدى الانعكاسات التي يتركها التخفيض على مستوى الأسعار المحلية، وخاصة أسعار الواردات والصادرات ومن ثم على كمياتها.

ج- مدى تأثير مستوى الأجور المحلية بالتخفيض.

د- مدى استجابة التدفقات النقدية من وإلى الاقتصاد المعني .

هـ- مدى التغيرات الإيجابية التي تطرأ على ميزان المدفوعات باختلاف مكوناته ، نظير تبني خيار تخفيض قيمة العملة المحلية .

لاشك أن التخفيض الذي تعرض له الريال العماني أمان الدولار في عام ١٩٨٦ ، كان يسعى بشكل واضح أو ضمني لتحقيق هدف أو أهداف تتمثل في واحد من الفروض السابقة أو في مجموعها . وفي محاولة للتحقق من هذا ، اتبعت الدراسة الحالية منهجية تقوم على مقارنة أداء عدد من أهم المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد العماني قبل وبعد التخفيض وذلك على ضوء ما أوردته الأدبيات ، وجاءت بالنتائج الآتية :

أولاً: لم تظهر الصادرات ردود فعل إيجابية نظير التخفيض ، الأمر الذي يفسر بأن الجزء الأكبر من الصادرات يسعر بالدولار. بينما زادت قيمة الإيرادات النفطية المقومة بالعملة المحلية .

ثانياً: لم تظهر الواردات منحى مستقراً نظير التخفيض ، وذلك لأنها لم ترتبط بمعدل التضخم المستورد أو بسعر الصرف الفعال للريال العماني .

ثالثاً: لم يستطع التخفيض أن يحفز الاستثمار المحلي في قطاعات إنتاجية ، خاصة قطاع إحلل الواردات .

رابعاً: في سنة التخفيض اتبع مستوى الأسعار منحى يتفق مع ما وجدته دراسات تطبيقية حول التخفيض في دول أخرى ، إلا أن افتقار المقياس المتوفر للأسعار (حتى سنة ١٩٨٩) للشمولية ، قد لا يبين الانعكاسات التضخمية على الاقتصاد العماني نظير التخفيض . أما بالنسبة لمستوى الأجور، فإن البيانات المتاحة تؤكد على أن مستوى الأجور الحقيقية لم يرتفع .

خامساً: لم يظهر حجم التدفقات المالية من قبل العمالة الوافدة أي ردود فعل انكماشية نتيجة التخفيض ، مما يعزز من افتراض أن هذه العمالة فضلت التقليل من الإنفاق المحلي بدلا من تغيير حجم تلك التدفقات إلى الخارج .

سادساً: لا يتفق حساب الميزان التجاري مع فروض الأدبيات إلا خلال سنة التخفيض ، وهو أمر قد يتطلب استخدام بيانات تمتد على فترات أقصر من البيانات السنوية . مع هذا ، فإن

الجزء الأكبر من التغيرات التي طرأت على الميزان التجاري، كان مصدرها قطاع الصادرات النفطية.

سابعاً: تعزز النتيجة أعلاه والتغيرات التي اتسم بها الحساب الرأسمالي من أنه لا يمكن الجزم بانعكاسات التخفيض على ميزان المدفوعات.

ثامناً: بالرغم من أن التخفيض قد وفر موارد إضافية للموازنة الحكومية، فإن قدرته على زيادة القيمة الحقيقية لتلك الموارد، أمر يتطلب بيانات أفضل حول مستوى الأسعار المحلية، وما طرأ على مستوى الأجور والرواتب في القطاع الحكومي.

على ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة الحالية بضرورة تناول بدائل أخرى عن التخفيض كأداة لتحسين أداء الاقتصاد العماني في فترات مستقبلية، خاصة في ظل عدم تأثر الصادرات والتدفقات النقدية إلى الخارج، وذلك إذا ما استمرت العوامل الاقتصادية تلعب أدواراً مماثلة لما مارسته خلال فترة الدراسة.

المراجع الاجنبية

- 1- Bhagwat, A., and Yusuke Onitsuka (1974). "Export-Import Responses to Devaluation: Experience of the Non-Industrial Countries in the 1960's" IMF Staff Papers, 21 (July 1974), p. 414-462.
- 2- Bhagwati, J., and Padma Desai (1970). "India: Planning for Industrialization and Trade Policies Since 1950." Organization for Economic Cooperation and Development Centre. Oxford University press.
- 3- Bird, G. (1985). World Finance and Adjustment: An Agenda for Reform. London: Macmillan Press Ltd.
- 4- Branson, William H. (1986). "Stabilization, Stagflation, and Investment Incentives: The Case of Kenya 1979-80." In Economic Adjustment and Exchange Rates in Developing Countries, ed. by Sebastian Edwards and Liaquat Ahmad. Chicago: University of Chicago Press.
- 5- Buffie, Edward F. (1986). "Devaluation, Investment and Growth in LCD's." Journal of Development Economics, vol. 20 (March), p. 361-79.
- 6- Caves, Richard, and Ronald Jones (1985). World Trade and Payments: An Introduction. 4th edition. Boston: Little, Brown and Company.
- 7- Connolly, M., and D. Taylor (1976). "Testing the Monetary Approach to Devaluation in Developing Countries." Journal of Political Economy, 84 (August). p. 849-860.
- 8- Cooper, Richard N. (1971). Currency Devaluation in Developing Countries. Essay in International Finance, no. 86. Princeton University Press.
- 9- Donovan, D. (1981). "Real Responses Associated with Exchange Rate Action in Selected Upper Credit Tranche Stabilization Programs." IMF Staff Papers, 28 (December), p. 698-727.
- 10- Edwards, Sebastian (1987). "Exchange Controls, Devaluation and Real Exchange Rate: The Latin American Experience." Los Angeles, UCLA (unpublished).
- 11- Edwards, Sebastian, and Peter Montiel (1989). "Devaluation Crises and the Macroeconomic Consequences of Postponed Adjustment in Developing Countries." IMF Staff Papers, vol. 36 no. 4 (December), p. 875-903.
- 12- Gylfason, T. (1987). Credit Policy and Economic Activity in Developing Countries with IMF Stabilization Programs. Princeton Studies in International Finance, no. 60 (August).
- 13- Kamin, Steven (1988). Devaluation, External Balance, and Macroeconomic Performance: A Look at the Numbers. Princeton Studies in International Finance, no. 62 (August).

- 14- Krueger, Anne (1985). Exchange Rate Determination. Cambridge: Cambridge University Press.
- 15- Krugman, P., and Lance Taylor (1978). "Contractionary Effects of Devaluation." Journal of International Economics. vol. 8, no. 3. p. 445-56.
- 16- Laker, John F (1979). "Fiscal Proxies for Devaluation: A General Review." IMF Staff Papers, vol. 26, no. I (January), p. 118-142.
- 17- Levi, Maurice (1983). International Finance: Financial Management and the International Economy. Singapore: McGraw-Hill, Inc.
- 18- Lizondo, S., and Peter Montiel (1989). "Contractionary Devaluation in Developing Countries: An Analytical Overview." IMF Staff Papers, 36 (March), p. 182-227.
- 19- Magee, Stephen P. (1973). "Currency Contracts, Pass-Through, and Devaluation." Brookings Papers on Economic Activity, 1. p. 303-25.
- 20- Melvin. M. (1985). International Money and Finance. N.Y., Harper and Row.
- 21- Miles, Marc (1985). International Money and Finance. N.Y.: Harper and Row.
- 22- Miles, Marc (1974). "The Effects of Devaluation on the Trade Balance and the Balance of Payments: Some New Results." Journal of Political 87 (June), p. 600-20.
- 23- Pastor, M. (1987). The International Monetary Fund and Latin America. Boulder: Westview Press.
- 24- Salant, M. (1974), "Devaluations Improve the Balance of Payments Even if Not the Trade Balance." In: Peter Clark, Dennis Logue, and R. Sweeney, eds., The Effects of Exchange Rate Adjustments. US Dept. of the Treasury, Washington, D.C." US Government Printing Office.



# المجلة التربوية

تسبب من سفينة حربية . ممتدة المحفوظات  
جدة اسلمة . تخصصية . محفلة

رئيس هيئة التحرير

د . عبد المحسن حمادة

تنشر البحوث التربوية ، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة  
ومحاضر الحوار التربوي ، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

• تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية

• تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية  
والدول الأجنبية .

## الاشتراكات :

د ١	وللطلاب	د ٢	للأفراد في الكويت
د ١٠	وللطلاب	د ٢٠	للأفراد في الوطن العربي
	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		للأفراد في الدول الأخرى
	١٢ د . ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكياً .		للهيئات والمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة التربوية - ص. ب ١٣٢٨١ كيفان - الرمز البريدي 71953 الكويت .  
هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨